ملحق رقم ٢

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ المالية

القسم الأول

(١) ملاحظات عامة

مقـــدمة

لاحظت اللجنة منذ سنين أن مصروفات وزارة الأوقاف لا تتناسب مع ايراداتها وبينت باحصاءات وافية فى تقارير متعاقبة كيف ادالأزمة المالية بمجرد أن طرأت فى سنة ١٩٣٠ ذهبت بكل ما كان لدى الوزارة من وفر فى الاحتياطى ثم تجاوزته بعد ذلك الى تكوين دين بلغت لغاية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية مبلغ ٨٧٧٠٧ ج.م .

وقد حفزت هذه النتيجة لجنة الأوقاف الى تدبر برنامج يمكن أن تعالج به هذه الحالة الخطيرة وانتهى بها البحث الى أن العلاج محصور بوجه عام فى تنمية الايرادات وضغط المصروفات فأشارت لتحقيقه بما يأتى :

١ — الاسراع فى استغلال أموال البدل :

لاحظت اللجنة أن كثيرا من أموال البدل مهملا لاستغلال فدابت على لفت نظر الوزارة الى استغلاله لإمكان استغلاله وقد وفقت وزارة الأوقاف لاستجابة هذه الرغبة المتكررة بحيث انتهى الأمر فى هذا العام إلى توظيف جميع أموال بدل الأوقاف الخيرية حتى لم يبق منها بخزينة الوزارة إلا ثمن الأعيان التى استبدلت فى خلال سنة ١٩٣٨ المالية وقدرها ٢٢٣٧٥ ج.م و٧٣٩ مليما طبقا للبيانات الواردة من الوزارة .

٢ — تحسين رسائل الايجار والتحصيل :

أبدت اللجنة رغبات بشأن تحسين وسائل الايجار والتحصيل فلفتت النظر إلى المبادرة بالحصول على التأمينات قبل أن يباشر المستأجر الانتفاع بالعين المؤجرة لأنه ثبت أن كثيرا من المستأجرين يقدمون تأمينات عينية مفروض فيها أنها غير محملة بديون أو رهون فاذا جاء دور البحث وتحرير عقد الرهن تبين أنها مثقلة واستتبع ذلك اضطرار الوزارة لقبول ما تجد وتكون النتيجة الفعلية ان لا ضمان .

ولذلك تشير اللجنة بأن يكون التأجير لمن يقدم تأمينا نقديا ، أو ضمانا من أحد البنوك المعتمدة ، أو ضمانا عينيا بشرط أن تتم إجراءات رهنه وتثبت سلامته قبل استلام الأرض وبدء السنة الزراعية ، وبذلك تتفادى الوزارة مشغولية بحث مستندات التمليك وما يتبعها من احتمالات ، وفى هذا تأخذ بما جرى عليه العمل فى تعهدات المتعهدين لدى المصالح الحكومية . وقد ظهر من البيانات التى قدمت للجنة أن الوزارة تسير فعلا فى هذا الطريق بخطى واسعة اذ عقدت ابتداء من سنة ١٩٣٨ الزراعية ٨٨٥ صفقة منها ٥٠١ بتأمينات نقدية و ٨٧ بتأمينات عقارية ، وقد جرت الوزارة على فحص التأمينات العقارية من جهتى الملكية والتصرفات بعد عمل العقد الرسمى حيث تكون قد بدأت مدة الاجارات وأما الفحص الذى يتم وقت الدخول فى المزاد فهو فحص مبدئى كالاطلاع على مستندات الملكية وأوراد المال وكشوف المكلفة وغيرها مما يستلزمها الفحص السطحى من الوجهة الشكلية والتحقق من أن مقدم التأمين يملك أكثر من حصة ذ ة .

وفيما يلى بيان الصفقات التى تقدمت فيها تأمينات عقارية وما تم فيها :

جملة		ما تم التعاقد فيه رسميا		
عدد	فدان	عدد	فدان	
		٩	٥٤٧	فحصت تأميناتها واتضح صلاحيتها .
		١	٤٦	فحصت وظهرت شائبة تأميناتها ورفعت عنها دعاوى .
٤٦	٣٤٢٦	٣٦	٢٨٣٣	جارى فحص تأميناتها .
		لم يتم التعاقد فيه رسميا		
		١٩	٢٤٦١	رفعت عنه دعاوى .
٤١	٤٧٦٣	٢٢	٢٣٠٢	جارى التعاقد الرسمى فيه .
٨٧	٨١٨٩			

وكذلك أشارت اللجنة بتشجيع التأجير لصغار الزارعين لما ثبت من فائدته سواء فى ارتفاع قيمة الايجار أو نسبة التحصيل وذلك طبعا فى الحالات التى لا يتيسر فيها استيفاء التأمينات السليمة من كبار المستأجرين .

وقد بذلت الوزارة الى حد بهذه الفكرة ويرى من الاحصاءات الواردة من الوزارة أن المساحة المؤجرة لصغار المستأجرين وصلت هذا العام الى ١٠٦٩٦٦ فدانا وكانت فى سنة ١٩٣٧ بمقدار ١٠١١٦٦ فدانا

كذلك عملت الوزارة على زيادة الرقابة والتحصيل باعداد كشوف شهرية بالمقارنة بما يجرى تحصيله من مختلف المأموريات طوال العام . ووصلت بذلك الى نتيجة تسجل مع الشكر، فحصلت حسب بيانات مندوبها (مدير قسم الزراعة) من ايجارات سنة ١٩٣٨ الزراعية نحو ٩٦٪ من قيمة الايجار وستظهر الأرقام عند تقديم الحساب الختامى مجهودها فى التحصيل عن هذه السنة .

وفيما يتعلق باصلاح المبانى القديمة والعناية بتأجيرها والدقة فى متابعة التحصيل ، استجابت الوزارة كذلك للرغبات التى أبديت ، كما يتبين من مقارنة المتحصلات الفعلية المأخوذة من الحساب الختامى ، فقد بلغت فى سنة ١٩٣٧ المالية ١٣٤٤٧٣ ج . م بعد أن كانت ١٢٨٢٥٥ ج . م فى سنة ١٩٣٦ المالية .

ويلاحظ على هذا أن هناك عمارات جديدة دخلت إيراداتها زيادة فى التقدير، وفى هذا ما يدل على أنه لا يزال هناك متسع لزيادة نشاط الوزارة فى هذا السبيل، وهو ما ترجو اللجنة أن يكون محل عناية وملاحظة .

٣ — إصلاح الأراضى البور :

جرت عادة وزارة الأوقاف أن تؤجر الحصب من أطيانها وأن تحمل عليه البور أو التالف . وقد لاحظت اللجنة ذلك فى السنوات السابقة ووجهت إليه النظر، ويسرها أن تقرر أن الوزارة قد سارت فى هذه الوجهة شوطا محمودا .

وقد بلغ ما استصلحته فى سنة ١٩٣٨ : ٢٠٢٧ فدانا وتأجر منها ١٠٨٩ فدانا بإيجار قدره ٢٠٠٨ جنيهات .

كما أقامت لغاية بنا، سنة ١٩٣٩ : ٢٠٨ مساكن للعمال والفلاحين بجهات مختلفة واللجنة تلفت نظر الوزارة بهذه المناسبة إلى أمرين :

الأول — حصر زمام الأراضى البور حصرا كاملا لتستطيع توزيع نشاطها وفق برنامج مرسوم على مدى سنوات معينة تناسب مع مقدرتها سواء من حيث المال أو من حيث العمال .

ثانيا — ألا تتعجل الوزارة تأجير الأراضى التى استصلحت بمجرد إنفاذ مشروعات الإصلاح وأن تستمر فى زراعتها على الذمة عدة سنوات أقلها ثلاث حتى تحمل مجهود الاستغلال الذى لا ينصرف هم المستأجر إلا إليه .

ومهما يكن من أمر العناية بزيادة الإيرادات، فانه ادعى لسلامة التقدير ان يكون مفهوما أن ذلك وحده لا يكفى لتلافى آثار الأزمة العامة ، ولهذا كان من الضرورى جدا العمل على ضغط المصروفات وهو ما أولت اللجنة فى المطالبة به غير فائدة تذكر إذ أشارت بأن تتخلص الوزارة من الأعباء التى تهيأت للاضطلاع بها وزارات أخرى، وأعدت لها الميزانية العامة مددا من المال، كان انقطاعه أو شحه قديما هو الذى أمل على وزارة الأوقاف المساهمة فيه . وأبرز مثل لذلك القسم الطبى ونفقاته حيث بلغ ما تكلفته الوزارة لادارته ومستشفياته وعياداته من سنة ١٩٣٤ الى سنة ١٩٣٩ ما يأتى :

		جنيه
سنة	١٩٣٤	٢٩٨٣٠
»	١٩٣٥	٣٦٥٤٧
»	١٩٣٦	٣٦١٠٥
»	١٩٣٧	٣٧٣٢٥
»	١٩٣٨	٣٨٨٧٥
»	١٩٣٩	٤٢٤٩٩

ومع وجود وزارة الصحة لم يعد هناك مقتض لتحمل وزارة الأوقاف ذلك العبء الذى يتزايد عاما بعد عام ، فى حين أن ديونها السنوية الناشئة عن عجز المتحصلات وزيادة المصروفات تربى على هذا المبلغ بكثير . ولقد أشارت اللجنة غير مرة إلى هذه الفكرة وأخيرا علمت أن هناك لجنة مشتركة بين وزارتى الأوقاف والصحة، لبحث هذا الموضوع وتنفيذه وترجو أن تخالف هذه اللجنة ما عودتنا اللجان من التسويف والتطويل ، وعدم القطع فى المسائل التى يناط بها بحثها ، بحيث يجرى تنفيذ ذلك فى خلال السنة المالية القادمة .

وبهذه المناسبة تلفت اللجنة نظر الوزارة إلى أن تحتفظ عند إحالة هذا القسم على وزارة الصحة لموظفيه بأقدميتهم فى درجاتهم التى يشغلونها الآن .

أما ما يتعلق بضغط المصروفات الأخرى فاللجنة لا يسعها إلا أن تضع الحقيقة سافرة أمام المجلس ، وهى أن هذه الرغبة لم تنفذ بصورة عملية والملحوظ أن الوفورات فى آخر العام جلها إن لم يكن كلها على حساب الأعمال الجديدة .

* * *

ورد فى تقرير لجنة الأوقاف الذى أقره المجلس فى العام الماضى مايلى :

" بناء على ما تقدم تلفت اللجنة نظر الوزارة إلى وجوب مراعاة الدقة فى تقدير الإيرادات ثم ضغط المصروفات بحيث لا تتجاوز الرقم الصحيح الواجب تحصيله من الإيرادات، على أن يدرج فى الميزانية سنويا مبلغ لسداد الديون التى على الوزارة حتى تتمكن بعد وفائها من العودة إلى البدء فى تكوين احتياطى لها ، فإن رأت الوزارة أن يكون تقدير الإيرادات حتما على أساس عقود الإيجار ونفاتها بصرف النظر عما يحصل فعلا وجب أن يخصم مبلغ على سبيل الاحتياط بقدر ما دلت التجارب على تعسر تحصيله لتبنى المصروفات على أساس المتحصلات الفعلية فى الحساب الختامى " .

وترى اللجنة أنه لا يمكن اعتبار ميزانية الأوقاف بمنجاة من الخطر قبل أن تكون قائمة على هذا الأساس .

والمطلع على مشروع الميزانية فى هذا العام يجده قائما على أساسه العادى التقليدى وارق ذلك يجد أن هناك زيادة فى عدد الوظائف قدرها ٨٠ وظيفة دائمة ، فضلا عن تحسين درجات ٤٣ وظيفة وقد قدر لذلك مبلغ ٩٤٨٤ ج . م .

ويلاحظ كذلك أن هناك مبلغا قدره ٢٠٠٠٠ ج . م زيادة فى الإيرادات على ما كانت عليه فى العام الماضى يمثل المقدر تحصيله فعلا من المال بالأمانات ، ومع التسليم بصحة هذا التقدير فانه لا يمكن اعتبار هذا مصدر إيراد دائم يبنى عليه أساس ميزانية المصروفات بل يعتبر بندا طارئا يجب

أن يخصص لمقابلة العجز الطارئ فى السنين الماضية ولا يمكن إجراء ذلك لا باستبعاد الاعتمادات المقدرة للوظائف الجديدة ولتحسين بعض الدرجات القديمة .

موعد تقديم الميزانية إلى البرلمان

ترجو اللجنة أن تعمل وزارة الأوقاف على تقديم ميزانيتها الى المجلس فى الموعد الدستورى مع ميزانية الدولة .

نظام الوزارة

صدرت لائحة إجراءات وزارة الأوقاف فى ١٣ يوليه سنة ١٨٩٥ ، ورأت اللجنة تعديلها تعديلا يساير مقتضى الزمن ويتفق مع مبدأ المسئولية الوزارية والتضامن الوزارى ، مع مراعاة صبغة الأوقاف الخاصة ، وقد صادفت الرغبة التى أبدتها لجنة الأوقاف بهذا الخصوص منذ سنة ١٩٢٦ قبولا من جانب الوزارة ، فقدمت فى سنتى ١٩٢٧ و ١٩٣٠ إلى مجلس النواب مشروعا معدلا للائحة المذكورة .

وكان من أهم التعديلات التى اشتمل عليها هذا المشروع ما يأتى :

١ — تعديل اختصاص المجلس الأعلى وتشكيله تعديلا يتفق مع الرغبة فى سرعة إنجاز الأعمال وبحيث لا يتنافى شىء من ذلك مع طبيعة المسئولية الوزارية .

٢ — أن يكون الفصل فى بعض المسائل الهامة من اختصاص مجلس الوزراء أسوة بالجارى عليه العمل فى الوزارات الأخرى .

٣ — وضع نظام شامل لمحاسبة النظار يكفل حصول هذه المحاسبة بطريقة جدية .

٤ — وضع قاعدة عامة لتقدير قيمة الحكر واستبداله تقديرا يتفق مع المبادئ الاقتصادية والأحكام الشرعية الخ . . .

وبمناسبة بحث ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ استعلمت اللجنة من الوزارة عما تنويه بشأن هذا المشروع فأجابت بأنها وضعت مشروع لائحة جديدة وتقدمت بها لمجلس الوزراء فوافق عليها فى ٢٨ مارس سنة ١٩٣٧ وستقدم للبرلمان عند صدور المرسوم الملكى بذلك غير أن المشروع لم يقدم للآن .

وبمناسبة بحث ميزانية السنة الماضية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ استعلمت اللجنة من الوزارة عما آل إليه هذا المشروع فأجابت بأنها جادة فى الإسراع بتقديمه فرجت اللجنة عندئذ أن يتحقق وعدها (الوزارة) هذه المرة ولم تكتف اللجنة عند حد الرجاء بل شفعته بابراز بعض الآثار المترتبة على تأخير تعديل هذا النظام وضربت بذلك مثلا بما تضمنته الميزانية السالفة الذكر وهو :

" فقد اعتمد البرلمان ميزانية العام السابق ١٩٣٧ — ١٩٣٨ بعد أن حذف من مشروعها الذى قدمته الوزارة تحسين بعض درجات لم يقتنع بضرورته وذلك مراعاة لحالة الإيرادات وضعفها ولكن الوزارة لم تلبث أن عرضت على مجلس الأوقاف الأعلى رفع هذه الدرجات فى بحر السنة المالية فوافق على رفعها ومنحها لشاغليها بصفة فعلية كالحال فى درجة مدير القسم العلمى .

وعلقت اللجنة على ذلك بقولها :

" ومتى كان من الممكن العمل على خلاف رأى البرلمان بهذه السهولة فان الرقابة البرلمانية تصبح — ولا شك — غير ذات أثر واللجنة تجتزئ بهذه الاشارة لعلها تكفى " .

وهناك مثال آخر أوردته اللجنة فى مكان آخر من التقرير :

" واللجنة ملاحظة تضمنتها تقاريرها السابقة بشأن ضآلة المتحصل من نصيب الخيرات فى الأوقاف الأهلية المشمولة بنظر الغير و يقدر سنويا بحوالى ٩٥٠ ج . م بينما يقدر فى الأوقاف الأهلية المشمولة بنظر الوزارة بمبلغ ٣٤٠٠٠ ج . م " .

واقترحت اللجنة علاجا لهذه الحالة أن تقرر الوزارة رسوما على الأوقاف الخيرية الجارية فى نظر فيها تتقاضاها نظار محاسبتهم لتتمكن بذلك من تدبير أجور العمال اللازمين لمباشرة هذه العملية مباشرة جدية موصلة إلى تحقيق القيمة الصحيحة لما حبس على الخيرات والتحقق من صرف ماهو ماهو معهود أمره إلى النظار " .

فلو أن الوزارة عملت على تقديم مشروع القانون المعدل للائحة إجراءاتها يتضمن فرض رسوم نسبية يودعها نظار الأوقاف عند تقديم حساباتهم للوزارة مقابل قيامها بفحص هذه الحسابات — لعاد ذلك بلا شك على الوزارة بزيادة تذكر فى إيراداتها .

و بمناسبة بحث مشروع الميزانية الحالى استفسرت اللجنة — كعادتها — عما تم فى هذه الرغبة فأجابت الوزارة بما يأتى :

" تعد الوزارة الوسائل لوضع لائحة داخلية تتناسب مع التعديلات التى ستدخل على لائحة الاجراءات ليكمل كل ذلك فى وقت معا " وهى على وعدها السابق بامكان تقديم المشروع للبرلمان فى الدورة الحالية واللجنة تسجل هذا وتنتظر الوفاء به .

سداد الديون وتكوين الاحتياطى

عالجت اللجنة هذا الموضوع فى السنوات السابقة بما لا يحتاج إلى مزيد كما هو ثابت بتقاريرها عن ميزانيات تلك السنوات .

وقد راجعت اللجنة تراكم الديون على الوزارة سنة بعد أخرى حتى بلغت لغاية أبريل سنة ١٩٣٨ مبلغ ٨٧٧٠٧ ج . م الى زيادة المصروفات على الإيرادات الأمر الذى اهتمت به ورغبت فى تجنبه بالعمل على ضغط المصروفات وتقدير الإيرادات .

ورأت معالجة ذلك بتوفير مبلغ ١٠٨٨٨ ج . م أشارت بوضعه فى فرع خاص لمقابلة المطلوب على الوزارة من عجز المتأخرات حتى اذا انتهى سداده صار خاصا بالاحتياطى .

هذا هو المدى الذى وصل اليه الأمر فى السنة الماضية وفى هذا العام حذفت الوزارة من مشروع الميزانية الفرع الذى خصصته اللجنة فى ميزانية السنة الماضية لاستهلاك الديون .